فضلا عما هو كالنسبة فتامل قوله لان الحمد الخ قيل يعني
العرفي ومنه يعلم حال اللغوي ولذا اخصه بالذكر ولا يخفى
انه انما يصح بجعله على ما يطلق عليه الحمد العرفي ليدخل فيه
جميع الاقسام الآتية التي من جملتها المعنى المصدري اعني
الناشئ بالجوارح او باللسان والمعنى الحاصل بالمصدر اعني
الكيف والكلام المخصوص بل لا يصح الا بحمله على ما يطلق عليه
الحمد العرفي حقيقة او مجازا اذ الكلام المخصوص لكونه صوتا
كيفية قائمة بالهواء كما حقق في محله لا قائمة بالمتكلم الحامد
وانما القائم به التكلم والكلام بمعنى ضد الآفة التي هي الخرس
لا الكلام بمعنى الاصوات كما سيجئ فلا يكون فعلا للحامد فلا
يكون حمدا عرفيا حقيقة اذ الفعل الماخوذ فيه وان كان بمعنى
مطلق الصفة الا انه لابد وان يكون وصفا للحامد فلا يطلق
عليه الحمد العرفي الا مجازا وان بني على مذهب من قال بوضع
صيغ المصادر بالاشتراك بين التاثير والاثر الحاصل للفاعل
والمفعول ولا اشكال ان هذا المعنى اعني ما يطلق عليه الحمد العرفي
حقيقة او مجازا غير المعنى الرابع في صدر الكتاب والاركان
المذكوب فيه ثانيا ثمانية لا سبعة اذ ما يطلق عليه الحمد اللغوي
حقيقة او مجازا احتمال آخر بل المعنى الرابع هناك ما يطلق عليه
لفظ الحمد مطلقا لغويا كان او عرفيا حقيقة او مجازا قال اولا يحتمل ان
يحمل هاهنا عليه ايضا ليندرج اللغوي ايضا فكانه قال وانما
قال كالنسبة لان الحمد ليس بنسبة بينهما على شئ من
الاحتمالات التي ذكرناها في صدر الكتاب لان الحمد الشامل
للكل اما ان يكون بالجنان او بالاركان او باللسان وكل ما هو
بالجنان فهو من مقولة الفعل وكل ما هو بالاركان فهو من
مقولة الفعل وكل ما هو باللسان فهو اما من مقولة الفعل واما
من مقولة الكيف ينتج ان الحمد اما من مقولة الكيف واما من

مقولة

مقولة الفعل ولا شئ من الكيف بنسبة ولا شئ من الفعل
بنسبة بيت الحامد والمحمود في الحمد الفعلي ينتج ان
الحمد ليس بنسبة بينهما ويرد على الكبريات الثلاث الاول منع
كما ستشير اليها وعلى الصغرى المنفصلة ان انحصار ما يطلق
عليه الحمد حقيقة او مجازا فيما بالجنان والاركان واللسان ممنوع
از حمد الله تعالى لذاته الشريف او لعباده الصالحين بكلامه القديم
ليس في شئ من هذه الاقسام مع انه داخل في اللغوي ان لم
يعتبر قيد اللسان في مفهومه كما اسقط بعضهم وسواء كان
داخلا في اللغوي او لم يكن فهو داخل في حقيقة العرفي قطعا قوله ان
كان بالجنان فهو من مقولة الكيف لانه عبارة عن اعتقاد ان
المحمود متصف بصفات الكمال والجلال كما صرح به شارح المطالع
والاعتقاد من اقسام العلم الذي هو من مقولة الكيف على
الاصح كذا قيل اقول ولا نقصر هاهنا على هذا القدر وان
جاز في مقام التمثيل اذ الصور العلمية لمعاني الجمل المحمدية
اخبارية كانت او انشائية حمد جناني ومن مقولة الكيف على
وفق ما سياتي ان الكلام في

ان الكلام لفي الفؤاد وانما جعل اللسان على الكلام دليلا

نعم لو كانت الجملة المحمدية اخبارية قطعا لامكن ان يقال
اعتقاد ثبوت جميع المحامد او جنسه له تعالى مندرج في اعتقاد
انه متصف بصفات الكمال لكنه غير مقطوع وفيما ذكره المحشي
بحث من وجوه اما اولا فلان تعريف الحمد العرفي كما يصدق على
الكيف الذي هو الاعتقاد يصدق على تحصيل ذلك الاعتقاد
بالتوجيه نحو المعلومات وترتيب المقدمات وذلك لان
الفعل الماخوذ في مفهومه ان خصص بالمعنى المصدري لم يصدق
على الكيف الحاصل في الجنان بسبب تاثير الرحمان فيه
وان عمم فكما يصدق على الكيف يصدق على تحصيله وذلك
التحصيل مقدور العبد لان ذلك الاعتقاد نظري وكل نظري

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)